المجلة العلمية للعلوم التربوية والصحة النفسية
ISSN: 2682-2865
The Online ISSN : 2682-4248
المجلد 02 / العدد: 03 (2020)، ص ص 195 –240

معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية

The Obstacles for applying the Professional License for General Education Teacher in The Kingdom of Saudi Arabia

نهى بنت سليمان حمد الغثبر [1]

[1] باحثة دكتوراه، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

Mail: *nohayhah_gr@hotmail.com*

تاريخ الاستلام: 2020/08/09 **تاريخ القبول: 22/09/ 2020**

مستخلص البحث:

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المعلمين، ومعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية تبعاً لاختلاف المتغيرات التالية: النوع، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الإدارة التعليمية. ومن ثم تحديد أبرز المقترحات للتغلب على المعوقات من وجهة نظر المعلمين.ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات على عينة عددها (١٦٣٤) معلماً ومعلمةً من معلمي التعليم العام/ الحكومي. وقد بينت النتائجأن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً بين أفراد العينة على معوقات تطبيق الرخصة المهنية بأبعادها الأربعة، وقد جاء بعد "المعوقات المتعلقة ببرامج إعداد المعلم" في الترتيب الأول كأبرز المعوقات، يليه بعد "المعوقات المتعلقة باتجاه المعلم نحو الرخصةالمهنية"، ثم بعد "المعوقات المتعلقة ببرامج التطوير المهني للمعلم"، وأخيراً بعد "المعوقات المتعلقة بآليات تطبيق الرخصة المهنية". كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية تعزى لاختلاف المؤهل العلمي وسنوات الخبرة. وأيضاً هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً بين أفراد العينة على المقترحات، وقد جاء المقترح التاسع "تقديم حزمة من الحوافز المعنوية والمالية المتناسبة مع متطلبات كل رتبةدون المساس بالعلاوة السنوية" في الترتيب الأول كأبرز المقترحات.

الكلمات المفتاحية: الرخصة المهنية؛ تمهين التعليم؛ التعليم العام.

Abstract:

The study aimed to identify the most important obstacles for applying the professional license for general education teacher in the Kingdom of Saudi Arabia from the viewpoint of teachers. The study also attempts to define the statistically significant differences of obstacles for applying the professional license depending on the following variables: type, academic qualification, years of Experience, educational management. And define the most prominent proposals that can overcome obstacles from the viewpoint of teachers. To achieve these goals, descriptive survey approach is used with a questionnaire to collect the data from (1634) male and female teachers fromgovernment in the general education. Results show that there is a high degree of agreement between the sample members on the obstacles for applying the professional license in its four dimensions, "the obstacles related to the teacher preparation programs"comes first as the most prominent obstacles. Secondly comes "the obstacles related to the teacher's attitudes toward the professional license".

Thirdly comes "the obstacles related to teacher professional development programs". At last comes "the obstacles related to the mechanisms of application of the professional license". There are statistically significant differences of obstacles for applying the professional license according to academic qualification, years of experience. There is also a high degree of agreement between the sample members on the proposals, "to provide a package of moral and financial incentives commensurate with the requirements of each rank without compromising the annual bonus" comes first as the most prominent proposals.

Keywords: Professional License ; professionalization of education, General Education.

مقدمة:

تواجه الدول في العصر الحديث العديد من التحديات التي تشكل ضغوطاً على مختلف قطاعاتها، ومن أبرز هذه التحديات مواكبة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة، وبالأخص على قطاع التعليم كونه من أكثر المجالات تأثراً بهذه التحديات، وتأثيراً على غيره، فهو عمود بناء الفرد والمجتمع وبه تتقدم الدول وتزدهر ونتيجةً لذلك أضحى التعليم أولوية وطنية تتسابق الدول إلى الاهتمام به وإصلاحه والعمل على تطوير كافة عناصره، ليواكب متطلبات العصر.

ولاشك أن المعلم يُعد من أهم عناصر العملية التعليمية،فهو الركيزة الأساسية في النظام التعليمي،وبمقدار صلاحه يكون صلاح التعليم كله، فالمناهج المطورة والمدارس الحديثة والتقنيات الذكية تكون قليلة النفع إذا لم يتوفر المعلم الكفءالراضي عن مهنته والمتقبل لها، بل إن وجود هذا المعلم يعوض في كثير من الأحيان النقص الحاصل في هذه النواحي (سويلم،٢٠١١، ص٦٥).

كما أن أدوار المعلم اختلفت تبعاً لاختلاف الغايات والأهداف التربوية في ظل التحديات المعاصرة،فمعلم اليوم ليس كمثله بالأمس،حيث كانت مهمته تقوم على حشو أذهان الطلبة بالمعلومات والمعارف عن طريق الحفظ فقط؛لذا كان من السهل انتساب العديد من الأفراد إلى مهنة التعليم دون الخضوع إلى اختبارات أو معايير، واستمرارهم فيها كوظيفة أبدية دون تطويرهم أو تنميتهم مهنياً، أما مهمة معلم اليوم فهي أكثر صعوبةً وتعقيداً، لذا لزم الأمر إيجاد معلم كفءقادر على القيام بأدواره المتعددة بفاعلية، بحيث يساهم في رفع كفاءة النظام التعليمي وتحقيق أهدافه(الجميل، ٢٠١٧، ص ٢٦٢).

ويؤكد ذلك التقرير العالمي لرصد التعليم الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(اليونسكو) أن جودة أي نظام تعليمي تقاس بمستوى معلميه ومدى فاعليتهم في أداء أدوراهم المتعددة، لذا يجب على الدول أن تكثف جهودها من أجل توفير أفضل المعلمين لتزويد الطلاب بتعليم عالي الجودة (اليونسكو، ٢٠١٤).وفي سبيل تحقيق ذلك بذلت العديد من الدول جهود كبيرة في مجال تطوير المعلم،بحيث

يصبح قادراً على القيام بعملية التدريس بالصورة المأمولة، وبالمخرجات التعليمية المرجوة منه، ولكن بالرغم من تلك الجهود، لا زال مستوى جودة المعلمين في تراجع،وذلك وفقاً لنتائج اللقاء السنوي الثالث عشر للجمعية السعودية للعلوم والتربية النفسية (جستن) (٢٠٠٦) بعنوان"إعداد المعلم وتطويره"، الذي أشار إلى وجود مشكلة في وضع المعلم بشكل عام، حيث يعاني من تدني مستواه منذ فترة طويلة في معظم الأنظمة التعليمية.

ولكي تستطيع المملكة العربية السعودية كإحدى الدول النامية اللحاق بركب الدول المتقدمة؛عليها النهوض بنظامها التعليمي من خلال إعادة النظر في سياسات تطوير المعلم،وتبني فلسفات واتجاهات جديدة تحقق حُسن اختيار الأفراد الملتحقين بمهنة التعليم ابتداءً، وحسن إعدادهم وتأهيلهم قبل الخدمة، وذلك بالتوازي مع برامجالتطوير المهني أثناء الخدمة، بما يضمن استمرار نموهم المهني.وتصادق على ذلك دراسة الذبياني (٢٠١٤) التي أوصت بضرورة أخذ النظام التعليمي السعودي بالاتجاهات العالمية المعاصرة في البلاد المتقدمة في مجال تطوير المعلم، كما أوصت بإعادة النظر في معايير قبول الطلاب في برامج إعداد المعلم، وبضرورة انتقاء أفضل المتقدمين،وبإصدار تشريعات مناسبة تلزم المعلمين أثناء الخدمة بمتابعة التدريب المستمر.

ولعل من أبرز هذه الاتجاهات الحديثة الاتجاه العالمي إلى تمهين التعليم،الذي يقضي بتغيير النظرة السائدة بأن التعليم مهنة من لا مهنة له، حيث يعد التعليم مهنة مرموقة كالطب والهندسة التي تتطلب الاعتراف بها ووجود المعايير والشروط اللازمة لممارستها والاستمرار فيها، وتقديم الكفايات الأساسية لها والضوابط المناسبة لسلوكياتها وأخلاقياتها (البشير؛ مصطفى، ٢٠١٢، ص ١٦٠). فقد أوصى مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٤) في دورته الثالثة والعشرين، بتوفير الضوابط والتشريعات التنظيمية والآليات الإجرائية لتعطى مهنة التعليم مكانتها المستحقة في المجتمع، وذلك من خلال وضع نموذج تطبيقي نحو تمهين التعليم في دول المجلس تتضمن محاوره الأساسية مجالين، أولاهما: وضع مواصفات ومعايير إعداد المعلم وتأهيله في كليات التربية، ويشمل ذلك

تبني معايير مقننة توجه سياسات القبول في التعليم العالي، وتساعد في انتقاء العناصر الطلابية المتميزة وإلحاقهم بكليات التربية، وثانيهما : بناء معايير وأدوات لاختيار المعلمين عند توظيفهم، والتقويم والتطوير المستمرين لأدائهم طوال حياتهم المهنية، وذلك من خلال تطبيق نظام الرخصة المهنية للمعلمين (الصراف، ٢٠٠٤). إلا أن الرخص المهنية لم تفعّل في المملكة العربية السعودية إلى الآن، حتى مع إقرارها من قبل هيئة تقويم التعليم والتدريبتم تأجيل العمل بها مرتين على التوالي! لذلك سعت الدراسة الحالية إلى الكشف عن معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المعلمين؛سعياً للتغلب عليها والحد من آثارها.

٢. مشكلة الدراسة

إن تعيين المعلمين دون الخضوع لمعايير علمية دقيقة وصارمة يعد من أهم الأسباب التي أدت إلى تدني كفاءة النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية، وبالتالي إلى ضعف مخرجاته، فقد أثبتت نتائج الاختبارات الدولية في الرياضيات والعلوم تيمزTIMSS(٢٠١٥) -وهي أحد مؤشرات كفاءة النظام التعليمي السعودي- انخفاض الأداء الوطني العام عن الدورة السابقة(٢٠١١)حيث انخفض مستوى أداء المملكة في الرياضيات والعلوم على حد السواء من منخفض إلى أقل من منخفض، وصنفت من ضمن الدول الأكثر انخفاضاً عالمياً في معدلات الإنجاز في الرياضيات والعلوم ما بين دورتي(٢٠١١- ٢٠١٥). وقد تم ربط هذه النتائج بالممارسات التدريسية للمعلمين وأثرها على مستوى تحصيل الطلاب (هيئة تقويم التعليم والتدريب، ٢٠١٩).

وعلى المستوى العالمي، أكدت عدد من الدراسات ارتباط الممارسات التدريسية للمعلمين بتطبيق نظام الرخصة المهنية. فقد أوضحت نتائج دراسة شولس Shuls(٢٠١٧) أن المعلمين المجتازين لاختبار الرخصة المهنية كان أدائهم أفضل من أداء أقرانهم الذين لم يختبروا، وأن حصول المعلم على الرخصة المهنية يسهم في تطوير أداء طلابه، حيث توصل إلى وجود علاقة إيجابية بين أداء المعلم الحاصل على الرخصة وأدائه بالصف، وأضاف شرطاً لتحقيق ذلك، وهو تحديد درجة نجاح مرتفعة، وليس مجرد اجتياز الاختبار،وهذا يتوافق مع نتائج دراستي غوستافسون Gustafsson(٢٠٠٣)

ورايسRice(٢٠٠٣) اللتان أظهرتاأن تحصيل الطلاب يرتفع مع المعلمين الذين يحققون درجات عالية في الاختبارات المهنية. كما أوضحت دراسة دولية أجرتها وكالة الطاقة الدولية(IEA) (٢٠١٣) بمشاركة (١٧) دولة و(٢٢٠٠٠) ألف معلم، في (٧٥٠) برنامج من(٥٠٠) مؤسسة تعليمية، أن جميع النظم التربوية ذات الأداء المرتفع في الاختبارات الدولية تطبق نظام الرخص المهنية كوسيلة لانتقاء أفضل الخريجين للعمل بمهنة التعليم، فعلى سبيل المثال، يتم اختيار أفضل (٥%) من الخريجين في كوريا الجنوبية للتدريس، وأفضل (١٠%) في فنلندا، وأفضل (٣٠%) في سنغافورة.

والمملكة العربية السعودية ليست بمنأى عن ذلك، فقدقامت وزارة التعليم بالتعاون مع هيئة تقويم التعليم والتدريب ووزارة الموارد البشرية –وزارة الخدمة المدنية سابقاً- بعدد من الخطوات الهامة التي تساهم في تطوير نظام اختيار معلمها وإعدادهم وتنميتهم بما يتناسب مع متطلبات الرخص المهنية. وقد كان أولاها في عام (٢٠٠٦)، حيث تم إقرار ميثاق أخلاقي لمهنة التعليم. تلاها في عام (٢٠١٣)، إقرار اختبار كفايات المعلمين بنوعيه التربوي والتخصصي كشرط رئيسي لمزاولة المهنة مع اشتراط الحصول على نسبة (٥٠%) على الأقل. وفي عام (٢٠١٧)، تم إعداد معايير ومسارات مهنية خاصة بالمعلمين. وفي عام (٢٠١٨)، صدر قرار وزير التعليم بإيقاف القبول في كافة برامج إعداد المعلم لمرحلة البكالوريوس -باستثناء رياض الأطفال- لحين انتهاء اللجنة المكلفة بتطوير برامج إعداد المعلم، وإنشاء المجلس الاستشاري للمعلمين.وفي عام (٢٠١٩)، تمت إعادة تنظيم المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي. ومؤخراًصدر الإطارالوطني لتطوير برامج إعداد المعلم في الجامعات السعودية، وذلك بالتزامن مع تحديث لائحة الوظائف التعليمية، وقرار إلغاء اختبار كفايات المعلمين واستبداله بنظام الرخصة المهنية للمعلمين المقرر تنفيذه في (٢٠٢٠).

وعلى الرغم مما ذكر أعلاه من أهمية تطبيق الرخصة المهنية للمعلم، ومن الجهود الجادة التي بذلتها كل من الوزارة والهيئة إلا أن نظام الرخصة المهنية يعد نظام جديد في المملكة، بالتالي قد يكون عُرضه لبعض الصعوبات والمعوقات التي تعترض تنفيذه بنجاح، وهذا مشاهد حالياً في واقع الميدان التعليمي، حيث قابل منسوبي

التعليم قرار تطبيق الرخصة المهنية بمعارضة كبيرة، وعلى الأخص المعلمين -كونهم الشريحة الأكبر- فقد شهدت شبكات التواصل الاجتماعي موجات غضب عارمة امتدت لأشهر طويلة! وما زالت تطالب بإلغاء تطبيق الرخصة المهنية قبل البدء بها؛ لذلك تبرز الحاجة إلى سماع صوت المعلمين من خلال معرفة أهم معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية وسبل التغلب عليهامن وجهة نظرهم.

٣. أسئلة الدراسة

- ما معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعوديةمن وجهة نظر المعلمين؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائيةعند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥)بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العامفي المملكة العربية السعودية تعزى للمتغيرات التالية: (النوع، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الإدارة التعليمية)؟
- ما أبرز المقترحات التي يمكن من خلالها التغلب على معوقات تطبيق الرخصة المهنيةلمعلم التعليم العامفي المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المعلمين؟

٤. فرضيات الدراسة

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرالنوع.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير الإدارة التعليمية.

٥. أهداف الدراسة

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى الكشف عن أهم معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام من وجهة نظر المعلمين في المملكة العربية السعودية. والتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين وجهات نظرهم، مع تحديد أبرز المقترحات التي يمكن من خلالها التغلب على تلك المعوقات.

٦. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية دور المعلم ومكانته، حيث يعد أحد أهم أقطاب المنظومة التربوية، وحجر الزاوية في أي تطور تربوي، فالاهتمام بإعداد المعلم وحسن تأهيله وتطويره يعتبر من أهم مداخل تطوير التعليم والسبيل إلى إصلاحه.

١,٦ الأهمية النظرية:

- تقدم الدراسة قراءة متبصرة لنظام الرخصة المهنية للمعلم.
- يؤمل أن تكون هذه الدراسة إضافة جديدة للمكتبة العربية من حيث كونها تستعرض موضوعيين حيويين (تمهين التعليم والرخص المهنية).

٢,٦ الأهمية التطبيقية:

- تتماشى مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وتطلعاتها لتطوير قطاع التعليم.
- تتزامن مع جهود وزارة التعليم وهيئة تقويم التعليم والتدريب الساعية لتحقيق الهدف التعليمي الثاني لبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ وهو "تحسين استقطاب المعلمين وإعدادهم وتأهيلهم وتطويرهم".

- تساعد نتائج الدراسة متخذي القرار في وزارة التعليم وهيئة تقويم التعليم والتدريب على معرفة أهممعوقات تطبيق الرخصة المهنيةلمعلم التعليم العاموسبل التغلب عليها.

٧. حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على تحديد أهم معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العامفي المملكة العربية السعودية، وأبرز المقترحات للتغلب عليهامن وجهة نظر المعلمين.
- الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة في المملكة العربية السعودية بجميع إداراتها التعليمية الرئيسية، وعددها (٥) إدارات تعليمية وهي إدارة تعليم شمال وشرق ووسط وغرب وجنوب.
- الحدود البشرية: معلمي ومعلمات التعليم العام/الحكومي في المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي (١٤٤١هـ) .

٨. مصطلحات الدراسة

١,٨ الرخصة المهنية للمعلم Professional License for Teacher:

اصطلاحاً: "تصريح قانوني بأهلية الفرد وكفاءته لمزاولة مهنة التعليم، ويتم منح التصريح من خلال عملية نظامية تهدف إلى وضع ضوابط لمهنة التعليم وفق معايير ومستويات أدائية تكفل الحد الملائم من الكفايات الأكاديمية والمهنية اللازمة للمعلملأداء دوره بكفاية وفاعلية" (شرير؛ المصري، ٢٠١٧، ص ٣٢٧).

وتعرف الباحثة الرخصة المهنية للمعلم إجرائياً بأنها: الآلية التي تضمن بمقتضاها وزارة التعليم بالتعاون مع هيئة تقويم التعليم والتدريب اختيار أفضل العناصر للعمل في مهنة التعليم وفقاً لمعايير واشتراطات خاصة، كما تضمنتنمية المعلمين مهنياً أثناء الخدمة،والتأكد من كفايتهم من خلال استخدام أدوات تقويم

محددة ومتنوعة كالاختبارات والمقابلات، وبناءً عليها تُمنح الرخصة أو تجدد للمعلم؛ وبذلك يتم حماية المهنة والطلبة من المعلمين غير الأكفاء.

٢,٨ معوقات تطبيق الرخصة المهنية:

تعرفها الباحثة إجرائياً بأنها: الصعوبات التي تحول دون حصول معلم التعليم العام/ الحكومي على الرخصة المهنية أو تجديدها، وهي صعوبات متعلقة بأربعة أبعاد هي: آليات تطبيق الرخصة المهنية،برامج إعداد المعلم،برامج التطوير المهني للمعلم، اتجاه المعلم نحو الرخصة المهنية.

٩. الإطار النظري

٩.١ مفهوم الرخصة المهنية للمعلم:

هي الآلية التي يضمن بمقتضاها النظام التعليمي امتلاك المعلمين الحد الأدنى من المعارف والمهارات والاتجاهات المطلوبة للعمل في مهنة التعليم، ويتم بموجبها منح المعلمين رخصة لممارسة المهنة لمدة معينة من جهة معتمدة، ويتم تجديدها بشكل مستمر (البهيجي، ٢٠١٥؛ الكندري وفرج، ٢٠٠١).

وتعرفها وزارة التعليم (٢٠٢٠) بأنها: "وثيقة تصدرها هيئة تقويم التعليم والتدريب وفق معايير محددة، يكون حاملها مؤهلاً لمزاولة مهنة التعليم بحسب رتب محددة ومدة زمنية محددة، وبحسب تنظيم الهيئة ولوائحها".

٩.٢نشأة الرخصة المهنية للمعلم:

يرجع تاريخ الاهتمام بالترخيص لممارسة مهنةالتعليم إلى العام (١٨٢٥)، حينما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في وضع الضوابط اللازمة للعمل بمهنة التعليم، وكان ذلك نتيجةً لحدوث عجز كبير في معلمي الرياضيات، اضطرت معه بعض الإدارات التعليمية إلى التغاضي عن المعايير الواجب توافرها في المتقدمين للتدريس. فقد استحدثت (٤٦) ولاية نظاماً جديداً لإعداد المعلمين عُرف بإجازة التدريس البديلة AlternativeCertificate للطلاب الذين يرغبون بمزاولة مهنة التعليم بعد تخرجهم من الجامعة -مباشرة- قبل التحاقهم ببرامج الإعداد المهني، بل تعدى الأمر ذلك في بعض

الولايات بمنح إجازة التدريس لأناس لا يحملون حتى درجة البكالوريوس! إلا أن هذا النظام لاقى انتقادات حادة من المختصين، فقد أشارت نتائج الدراسات المقارنة ما بين خريجي النظام التتابعي -المعمول به سابقاً- وخريجي برامج إجازة التدريس البديلة، بأن الفئة الثانية قد صُنفت من قبل المدراء والمعلمين على أنها الأدنى في مهارات الاتصال، ومهارات التدريس، ومهارات العلاقات الإنسانية، والقدرة على إقامة بيئة إيجابية للتعلم. كما واجهت ضغطاً شعبياً من أولياء الأمور لاستيائهم من انخفاض مستوى تحصيل أبنائهم. مما دعا المجلس الوطني لمعلمي الرياضيات National Council of Teachers of Mathematicsإلى وضع سياسة تهدف إلى جعل تدريس الرياضيات مهنة حقيقية. وقد مثل هذا التوجه بداية التفكير الفعلي في وضع الضوابط الصارمة لرخصة التدريس (الكندري وفرج، ٢٠٠١).

٩.٣مبررات الرخصة المهنية للمعلم:

- شرف المهنة وجدارتها، فمهنة التعليم من أنبل المهن، والأجدر أن يكون لها ترخيص مهني معتمد يضمن عدم انخراط أي فرد غير كفؤ فيها، وبالتالي القضاء على مقولة "التعليم مهنة من لا مهنة له".
- أهمية المعلم ودوره المباشر في رفع كفاءة النظام التعليمي وتجويد مخرجاته، والتأكد من حُسن إعداده قبل الخدمة وتطويره أثناء الخدمة.
- ضمان حق الطالب في توفير نظام تعليمي ذا جودة وكفاءة، كونه المستفيد الأول ومحور العملية التعليمية.
- القصور الحاصل في برامج إعداد المعلم، إذ ليس كل من يتخرج منها يكون صالحاً لممارسة المهنة؛ لذا لابد من وجود اختبارات تثبت مدى كفايته لممارسة المهنة.
- الأخذ بمبدأ التعلم مدى الحياة المهنية كأحد المبادئ الهامة للمعلم؛ نظراً للانفجار المعرفي والتقني المتزايد يوماً بعد يوم.
- استمرار تطوير مهنة التعليم والارتقاء بها وفق التوجهات العالمية الحديثة.

٩.٤أهداف الرخصة المهنية للمعلم:

أشـار شـرير والمصـري(٢٠١٧)والراضـي (٢٠١٧)والمنيفـي (٢٠٠٩) إلـى عـدد مـن الأهداف، من أبرزها مايلي:

- حماية المهنة والمجتمع من المعلمين غير الأكفاء.
- تنظيم عمليات اختيار الطلاب الملتحقين ببرامج إعداد المعلم.
- ضمان امتلاك المعلم للحد الأدنى من الكفايات اللازمة.
- الحفاظ على مستوى المعلم وصون هيبته وكرامة مهنته.
- وضع المعايير المهنية وضمان تحققها داخل الميدان التعليمي.
- تطوير آليات تقويم الأداء الوظيفي.
- توجيه المعلم لأوجه الضعف في أدائه.
- تشجيع المعلم على الاطلاع المستمر بمستجدات المهنة.
- تحفيز المعلم للالتحاق بأنشطة التطوير المهني.
- التأصيل القانوني لعمل المعلم.
- زيادة جاذبية مهنة التعليم.

٩.٥مميزات الرخصة المهنية للمعلم:

- تضمن اختيار أفضل الخريجين للالتحاق ببرامج إعداد المعلم، والتأكد من أنهم يمتلكون الكفاءة المهنية المطلوبة للانضمام لمهنة التعليم، وليس لأجل سد الاحتياج التعليمي فحسب.
- تمكن المعلم من مواجهة احتياجات الطلاب المتجددة، نظراً لتجدد معرفته باستمرار.
- تفرض حزمة من السياسات التطويرية المصاحبة لها، مثل: تطوير اللوائح والأنظمة، وتحديث نظام الأجور والرواتب، ونظام المسارات المهنية، وآليات التطوير المهني، وتطوير برامج إعداد المعلم، وإنشاء النقابات التعليمية.

- تخلق مسار وظيفي واضح بآليات وإجراءات واضحة، وكفايات محددة، ومعايير وشروط محكمة ومناسبة لمراحل النمو المهني للمعلم، لينتقل من مرحلة الإعداد للمهنة إلى ممارسة المهنة وصولاً إلى الاحتراف والمهنية.
- توفر فرص حقيقية للنمو المهني والترقي الوظيفي للمعلم دون الحاجة إلى وجود وظيفة شاغرة، فالمعلم المتميز لنيترك صفه كي يترقى إدارياً، كأن يصبح مشرف أو وكيل، بل يبقى داخل حجرةالصف، ويترقى من رتبة معلم ممارس إلى متقدم إلى خبير، مع التمتع بمميزات كل رتبة.
- تساهم في تحقيق فرص التمايز العادل والتنافس الإيجابي ما بين المعلمين حيث يرتبط التدرج المهني بالأداء، وبالتالي تحفيزهم على الإبداع والابتكار، وتشجيع الأقل جهداً على العمل والإنجاز.
- تعمل على تقليص الفجوة بين النظرية والتطبيق من خلال ربط برامج التطوير المهني أثناء الخدمة باحتياجات المعلمين الفعلية.
- تضع نظام صارم ومستقل للتقييم قائم على معايير واشتراطات محددة، كما تُخضع المعلمين لعمليات تقويم متنوعة ومستمرة، بحيث تضمن تحقق الكفاءة بالعمل.
- توفر تغذية راجعة لبرامج إعداد المعلم عن مدى جودة برامجها، وما تحتاج إليه من تطوير وتحسين، وبذلك تزيد من فرص التكامل مع برامج الإعداد قبل الخدمة.
- تساعد صناع القرار وواضعي السياسات التعليمية على إجراء عمليات التقويم الذاتي والمؤسسي؛ نظراً لكونها توفراً بيانات كمية ونوعية تسمح لهم باتخاذ القرارات الفعالة.
- تزود المجتمع بمؤسساته المختلفة بأسس واضحة لمهنة التعليم، تسهم في تشكيل فهم اجتماعي عام عن مكانة المعلم، ودوره القيادي في إعداد جيل المستقبل.
- تساعد في تحقيق مطالب المجتمع بضرورة تجويد مخرجات التعليم، مما يرفع من رضا المجتمع عن تعليم ابناءه.

٩.٦عيوب الرخصة المهنية للمعلم:

- قد تقيس اختبارات الرخصة المهنية ما يمتلكه المعلم من معرفة، وتغفل أداءه داخل حجرة الصف، بالتالي قد لا توفر حكماً جيداً على جميع جوانب القصور وسبل علاجها، كما قد تركز على جوانب الضعف وتغفل تعزيز جوانب القوة.
- تحتاج لمهارة عالية في إعدادها وتصميها وبنائها وخبرة واسعة لتطبيقها وتقويم فعاليتها.
- تحتاج لعمليات تقويم وتحديث ومستمرة؛ نظراً لسرعة المتغيرات المعرفية والتقنية وضرورة تحديث آليات الرخص لمواكبة هذا التسارع الهائل.
- قد تؤثر على توافر المعلمين خاصةً مع العجز الحاصل في بعض التخصصات العلمية.
- قد لا تراعي الاختلاف بين معلم المدينة ومعلم القرية، فتفرض على الجميع اشتراطات موحدة بغض النظر عن المنطقة الجغرافية، والإمكانات المتوافرة فيها.
- تحتاج الرخص المهنية لسنوات طويلة حتى تؤتي ثمارها على أرض الميدان، وقد يؤدي بطء ظهور النتائج إلى سخط المعلمين.

٩.٧متطلبات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم:

أشار الحربي والمنيع (٢٠١٥) والراضي (٢٠١٧) إلى عدد من المتطلبات، نوجزها فيما يلي:

- **متطلبات إدارية وتنظيمية:**

- وجود هيئة وطنية مستقلة مخصصة لمنح الرخص المهنية، بحيث لا تسمح بممارسة التعليم أو إدارته إلا لمن يملك رخصة التعليم، كما تهتم بكل ما يتعلق بالترخيص المهني من: إعداد وتصميم الاختبارات الخاصة بالترخيص وفق المعايير المهنية، إعداد المقابلات الشخصية، اعتماد معايير وطنية لمنح رخصة التعليم وتقويمها بشكل مستمر، تقويم الأداء الوظيفي، تفعيل الشراكة مع برامج التطوير المهني أثناء الخدمة، إصدار دليل معتمد لمتطلبات الترخيص

المهني وكيفية الحصول عليه ومدة صلاحيته وطريقة تجديده، الإشراف المباشر على مراكز الترخيص المهني في كل منطقة.

- توحيد الجهة المسؤولة عن إعداد وتدريب المعلم على أن تتولى الجامعة ممثلة في كليات التربية تلك المسؤولية؛ وذلك بغرض توحيد السياسات وضمان مستوى الإعداد ونوعيته.
- التخطيط لبرامج إعداد المعلم كماً ونوعاً على أسس علمية سليمة، بدءاً من رسم استراتيجية الإعداد إلى التحليل الوصفي لمستوى عملية الإعداد نفسها في النواحي العلمية والثقافية.
- إعادة النظر في المناهج الدراسية الحالية، والعمل على تعديلها وتحديثها بما يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، مع الحرص على التوازن بين المجالات الأكاديمية والمهنية والثقافية.
- إعداد دليل إرشادي شامل لإعداد المعلمين وتدريبهم في برامج إعداد المعلم، يتضمن أهم الأساليب الحديثة، بحيث يستفيد منه الطلاب الراغبين في الانضمام إلى كليات التربية للتعرف على الكلية وبرامجها.

- **متطلبات أكاديمية ومهنية:**

- حصول المعلم على شهادة جامعية تربوية معترف فيها، أو دبلوم تربوي للحاصلين على شهادة جامعية غير تربوية.
- قياس الرغبة الفعلية في ممارسة مهنة التعليم من خلال مقاييس محددة ومعتمدة من الهيئة الوطنية للترخيص.
- المشاركة في عدد من الأنشطة خلال مدة الترخيص مثل: تقديم البرامج التدريبية، ورش العمل، مشاريع بحثية، حلقات نقاشية، وغيرها.
- تمكن المعلم من التعامل مع التقنيات والأجهزة الحديثة.
- سلامة المتقدم لمهنة التعليم من أي أمراض بدنية أو نفسية.
- خلو السيرة الذاتية من أي سوابق سلوكية لا تتفق مع أخلاقيات المهنة.

٩.٨معوقات الرخصة المهنية للمعلم:

أشار الراضي (٢٠١٧) والهيجي (٢٠١٥) إلى عدد من المعوقات، نوجزها فيما يلي:

- **معوقات متعلقة بنظام التطبيق:**

- ضعف الخبرة العلمية بنظام الترخيص المهني.
- غياب الهياكل التنظيمية التي يتعين عليها استيعاب مثل هذه الأفكار الجديدة.
- تعدد الجهات المشتركة في عملية التنفيذ وما قد ينتج عن ذلك من تضارب واختلاف في الأفكار وضعف في التنسيق.
- صعوبة تحديد الكفايات المناسبة التي يجب توفرها لدى العاملين لنيل الترخيص المهني أو تجديده.
- صعوبة تحديد وتوصيف الإجراءات المتعلقة بكل ما يخص الترخيص المهني.
- تعدد وتشابك المتغيرات ذات العلاقة بالترخيص المهني، فهناك عاملون حديثو التخرج وهناك عاملون قدامى، وبعضهم تربويون وبعضهم غير تربويون، وهناك أصحاب مؤهلات عالية وبعضهم منخفضة.
- ضعف الربط بين التخصصات الأكاديمية في مؤسسات الإعداد قبل الخدمة وبين احتياج مؤسسات التعليم.
- قلة وجود الفرص الحقيقية لتنمية العاملين التي تمكنهم من تحقيق متطلبات الرخصة المهنية ومتطلبات تجديدها، نظراً لقلة وجود مراكز متخصصة للتدريب والتطوير المهني.
- انفصال اختبار الرخصة المهنية عن واقع المعلم وقدراته الفعلية؛ نظراً لضعف التنسيق بين وزارات التعليم والجهة المانحة للرخص.
- مكلفة مادياً للمعلم؛ لإنها تفرض رسوماً للاختبار في كل مرة يجدد فيها الترخيص، بالإضافة إلى رسوم أنشطة التطوير المهني.
- زيادة الأنصبة التدريسية والأعباء الإدارية مما يؤدي إلى انشغال المعلم عن تلبية متطلبات الرخصة المهنية.

- ضعف التنسيق بين مؤسسات الإعداد قبل الخدمة وبين الجهة المانحة للترخيص المهني.
- عدم ارتباط عملية الإعداد قبل الخدمة بالمعايير الخاصة بمهنة التعليم.
- عدم وجود آلية خاصة وسليمة لاختيار الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم.
- عدم الاهتمام بتحقيق متطلبات الجودة في مؤسسات التعليم بشكل عام.
- تدخل الوساطة والمحسوبية وضعف موضوعية وشفافية الجهة المانحة للترخيص المهني.

- **معوقات متعلقة بالعاملين أنفسهم:**

- التخوف من تأثير الرخصة المهنيةعلى الاستقرار الوظيفي للمعلم.
- ضعف الوعي العام بأهمية الرخصة المهنية، وعوائدها على جميع أطراف العملية التعليمية قد يسبب إشكالاً في تقبل المعلمين لها ومقاومتها.
- الشعور بأن نظام الترخيص سوف يجبرهم على بذل المزيد من الجهد لتطوير مهاراتهم وأدائهم.
- الافتقار لثقافة الجودة أو ثقافة التطوير المهني، فبعض العاملين يفضلون العمل المريح.
- الشك في أن نظام الترخيص المهني يهدف إلى التخلص من عدد من العاملين القدامى واستبدالهم بالخريجين حديثاً؛ لتخفيض نفقات التعليم.
- ضعف قدرات العاملين البحثية والنقدية في تقديم التقارير وتحديد الاحتياجات التدريبية المناسبة وإجراء البحوث.
- ضعف الثقة في عمليات تقويم الأداء من الجهات العليا.
- قد تبدو لبعض المعلمين مجرد أداة للفرز والتصنيف أكثر من كونها أداة تطوير.

١٠. الدراسات السابقة

دراسة الراضي (٢٠١٧) بعنوان: "رؤية مقترحة لتطبيق رخصة مزاولة مهنة التعليم في ضوء المعايير المهنية العالمية".

هدفت الدراسة إلى تقديم رؤية مقترحة لتطبيق رخصة مزاولة مهنة التعليم في ضوء المعايير المهنية العالمية، وذلك من خلال الكشف عن مبررات تطبيق الرخصة وحصر معوقات تطبيقها. واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي. والاستبانة كأداة للدراسة، وقد تم تطبيقها على (٢٢١) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في الجامعات السعودية. وخلصت نتائج الدراسة إلى (٣٥) مبرراً حصلت معظمها على موافقة كبيرة جداً، من أهمها إسهام الترخيص في معالجة القصور في أسس اختيار الملتحقين بمؤسسات إعداد المعلم. وتوصلت إلى (٣٣) معوقاً من أهمها ما يلي: غياب الهياكل التنظيمية التي يتعين عليها استيعاب هذه الأفكار وتطبيقها بالمستوى المطلوب، غياب الآلية السليمة لاختيار الطلاب الملتحقين بمؤسسات إعداد المعلم، قلة ارتياح بعض المعلمين لنظام الترخيص لأنه يجبرهم على بذل المزيد من الجهد لتطوير مهاراتهم وأدائهم.

دراسة شرير والمصري (٢٠١٧) بعنوان: "تصور مقترح لتطوير عملية الترخيص لمزاولة مهنة التعليم بفلسطين في ضوء بعض التجارب الإقليمية والعالمية المعاصرة".

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتطوير عملية الترخيص لمزاولة مهنة التعليم بفلسطين في ضوء بعض التجارب الإقليمية والعالمية المعاصرة، من أجل ضمان اختيار أفضل العناصر وحماية المهنة من العناصر متدنية الكفاءة، وذلك في إطار دراسة شاملة تتناول التأصيل والتحليل التاريخي والفلسفي لقضية الترخيص لمزاولة مهنة التعليم، مع عرض لأبرز التجارب العالمية في هذا المجال، ووصف الواقع الراهن لعملية الترخيص لمزاولة مهنة التعليم في فلسطين وسبل تطويره. واستخدمت الباحثتان المنهج الوصفي، وذلك لرصد وتحليل الدراسات والأدبيات المتصلة بموضوع الترخيص لمزاولة مهنة التعليم. وخلصت نتائج الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتطوير عملية الترخيص لمزاولة مهنة التعليم بفلسطين، متضمناً فلسفة ومنطلقات وأهداف وآليات تطبيق،

وكذلك ضوابط وتوصيات ينبغي مراعاتها لنجاح التطبيق، وقد تم عرض التصور المقترح على مجموعة من خبراء التربية في فلسطين لضبطه وتدعيمه والتأكد من صدقه واتساق بنوده ومحاورهمع أهداف الدراسة.

دراسة البهيجي (٢٠١٥) بعنوان: "استشراف متطلبات التطبيق لرخصة مزاولة مهنة التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء التربويين".

هدفت الدراسة إلى استشراف متطلبات التطبيق لرخصة مزاولة مهنة التعليم في المملكة العربية السعودية. واستخدم الباحث المنهج الاستشرافي باستخدام أسلوب دلفاي من خلال استبانة مفتوحة طبقت على عينة من خبراء التربية بلغ عددهم(١٥) خبيراً، وطبقت من خلال (٣) جولات.وخلصت نتائج الدراسة إلى مجموعة المتطلبات منها ما يلي: رخصة التعليم تساهم في انتقاء المعلمين الأكفاء لمزاولة المهنة، النهوض وتطوير المعلم وبالتالي إصلاح العملية التعليمية، ضمان النمو المهني المستمر للمعلم والارتقاء بعمليات التعليم والتعلم، إنشاء هيئة مستقلة لمنح رخصة مزاولة مهنة التعليم ولها مجموعة من الفروع، الحصول على شهادة جامعية تربوية معترف بها لدى الجهات المانحة، التنمية المهنية المستمرة للمعلم ضرورة لتجديد رخصة مزاولة مهنة التعليم.

دراسة الحربي والمنيع (٢٠١٥) بعنوان: "تصور مقترح لنظام رخصة التدريس لمعلمي التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات العالمية".

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لنظام رخصة التدريس لمعلمي التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات العالمية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وقائمة مواصفات معيارية مبنية على خبرات (٦) دول كأداة للدراسة. حيث اشتملت عينة الدراسة على (٦) دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، انجلترا، كندا، اليابان، سنغافورة، استراليا. وخلصت نتائج الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لنظام رخصة التدريس لمعلمي التعليم العام في المملكة العربية السعودية، متضمناً معايير وأهداف وهيكل تنظيمي، وأنواع الرخص، ومتطلباتها. كما أكدت الدراسة على ضرورة وجود جهة مسؤولة عن نظام الترخيص، وتقوم بمهام إدارة الترخيص.

دراسة هويمل والعنادي (٢٠١٥) بعنوان: "تطوير نظام إعداد المعلم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجربتي اليابان وفنلندا".

هدفت الدراسة إلى تطوير نظام إعداد المعلم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجربتي اليابان وفنلندا، وذلك من خلال التعرف على واقع نظام إعداد المعلم في المملكة ودولتي المقارنة، وتحديد أوجه الشبه والاختلاف فيما بينهم. واستخدمت الباحثتان المنهج التحليلي المقارن باستخدام أسلوب جورج بيريداي ذو الأربع خطوات وهي: الوصف والتفسير والموازنة والمقارنة. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن نسب القبول في مؤسسات إعداد المعلم بالمملكة تتم بنسب كبيرة مقارنةً بدولتي اليابان وفنلندا نظراً لضعف معايير القبول بها، مما يؤثر على جودة مخرجاتها، إضافةً إلى ضعف تركيز برامج إعداد المعلم في المملكة على إكساب الطالب المهارة البحثية. وأوصت بضرورة رفع معايير قبول الطلاب في برامج إعداد المعلمين، ليتم قبول الطلاب من ذوي المهارات والقدرات العالية.

دراسة الذبياني (٢٠١٤) بعنوان: "تجارب بعض الدول في إعداد المعلم وتنميته مهنياً وإمكانية الإفادة منها في المملكة العربية السعودية".

هدفت الدراسة إلى رصد واقع إعداد المعلم وتنميته مهنياً في المملكة العربية السعوديةمع الوقوف على خبرات بعض الدول وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا، ماليزيا؛بهدف التوصل إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات الإجرائية لتطوير المعلم.استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي.وخلصت نتائج الدراسة إلى تقديم(٣٥) توصية ومقترح، من أبرزها ضرورة أخذ النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية بالاتجاهات العالمية المعاصرة في البلاد المتقدمة في مجال تطوير المعلم، وإعادة النظر في معايير قبول الطلاب في برامج إعداد المعلم، وبضرورة انتقاء أفضل المتقدمين، وبإصدار تشريعات مناسبة تلزم المعلمين أثناء الخدمة بمتابعة التدريب المستمر.

دراسةشريف ورومانوفسكي وناصرNasser & Romanowski&Cherif(٢٠١٢)بعنوان: "ليس كل ما يلمع ذهباً: تحديات نظام ترخيص المعلمين وقادة المدارس في قطر".

هدفت الدراسة إلى تحليل وجهات نظر قادة المدارس في المعايير الوطنية المهنية في قطر، وفي نظام الترخيص. واستخدم الباحثون المنهج الوصفي المسحي.والاستبانة كأداة للدراسة، وقد تم تطبيقها على(٧٤) من قادة المدارس بقطر.وخلصت نتائج الدراسة إلى أن (٧١٪) من عينة الدراسة يعتقدون أن النظام تم تبنيه بالكامل من النموذج الغربي دون مراعاة لاحتياجات المعلمين المحليين، ولا لثقافة المجتمع المحلي، كما أن المعايير المهنية الوطنية لا تتلاءم مع واقع الميدان التعليمي القطري؛ مما أدى إلى مقاومة شديدة من جانب المعلمين.بالإضافة إلى وجود إشكاليات تتعلقبسياسات التطبيق، حيث تم استخدام مصطلحات وإجراءات غامضة. وأوصت الدراسة بضرورة ربط المعايير بالواقع الفعلي للمعلمين المحليين، ومراعاة الثقافة المحلية عند استيراد النماذج التعليمية الغربية.

دراسة ليبمانLibman(٢٠١٢) بعنوان: "إجراءات الترخيص، فعالية المعلم وتوقعات منطقية".

هدفت الدراسة إلىمناقشة الأساس المنطقي للترخيص والكشف عن مبررات اختبارات الترخيص لمزاولة مهنةالتعليم في إسرائيل، والنتائج المترتبة على تطبيق تلك الاختبارات، وإلى تحليل متطلباتالترخيص لمزاولة مهنة التعليم في كل من: بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، نيوزيلندا.واستخدم الباحث منهج البحث المكتبي.وخلصت نتائج الدراسة إلى أن وضع المعايير يسهم في تحسين أداء المعلم وتحسين صورة مهنة التعليم، كما أن انخفاض مستوى المدارس في إسرائيل عائدلضعف مستوى المعلمين الناتج عن ضعف برامج التنمية المهنية، وأن الترخيص المهني يساعد على تحسين الأداء، وجذب أفضل العناصر للعمل في مهنة التعليم.

١.١٠ التعليق على الدراسات السابقة

يلاحظ من استعراض الدراسات السابقة، اتفاق الدراسة الحالية مع نصفالدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي مثل دراسة الراضي (٢٠١٧)،

ودراسة الذبياني (٢٠١٤)، ودراسة شريف وآخرون (٢٠١٢)، ودراسة الحربي والمنيع (٢٠١٥). فيما اختلفت مع جميع الدراسات السابقة في هدف الدراسة الرئيس، فهي تسعى إلى تحديد معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العامفي المملكة العربية السعودية، وسبل التغلب عليهامن وجهة نظر المعلمين. في حين هدفت معظم الدراسات إلى وضع تصور مقترح لتطبيق رخصة مزاولة مهنة التعليم مثل دراسة الراضي (٢٠١٧)، ودراسة شرير والمصري (٢٠١٧)، ودراسة الحربي والمنيع (٢٠١٥). كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فيبناء فكرة الدراسة الحالية، وتدعيم محاور الإطار النظري، وتصميم أداة الدراسة. وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، بأنها سعت للكشف عن معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام اعتماداً على أربع أبعادهامة، هي: آليات تطبيق الرخصة المهنية، برامج إعداد المعلم، برامج التطوير المهني للمعلم، اتجاه المعلم نحو الرخصة المهنية، مع تقديم التوصيات المقترحة للتغلب عليها. كما تميزت باختيار العينة حيث استهدفت الشريحة الأكبر من الميدان التعليمي، وهم المعلمين والمعلمات أصحاب العلاقة المباشرة بقرار تطبيق الرخصة المهنية، وتميزت أيضاًبالفترة الزمنية التي طبقت فيها الدراسة، فقد جاءت في فترة هامة ومفصلية في تاريخ التعليم السعودي، حيث عملت وزارة التعليم وهيئة تقويم التعليم والتدريب على عدد من المشاريع الإصلاحية الكبرى، والتي تصب في تحقيق متطلبات الرخصة المهنية، منهاعلى سبيل المثال تحديث لائحة الوظائف التعليمية -بعد جمودها لأربعين عاماً- بحيث تتوافق مع نظام الرتب المهنية،تزامن معها ظهور عدد من الإشكالياتوالمعوقات التي أدت إلى تأجيل نفاذ اللائحة الجديدة،وبالتالي تأجيل تطبيق الرخصة المهنية لمرتين على التوالي.

١١. منهج الدراسة واجراءاتها

١١.١منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي؛ نظراً لملائمته لمثل هذا النوع من الدراسات، والمعتمد على استجواب جميع أفراد مجتمع الدراسة أو عينة ممثلة لهم، بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها، ولايتوقف عند وصف

البيانات المتعلقة بالظاهرة فقط بل يتعداه إلى حدود استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، كما يقوم على تحليل الظاهرة وتفسيرها والوصول إلى استنتاجات تسهم في تطوير الواقع وتحسينه (العساف،٢٠١٢).

١١.٢مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من معلمي ومعلمات التعليم العام/الحكومي في المملكة العربية السعودية، والبالغ عددهم (٤٢٥,٦٩٦) معلماً ومعلمة، وذلك حسب التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي (٢٠١٩). وهممموزعين على كافة الإدارات التعليمية الرئيسية،وعددها (٥) إدارات تعليمية، وهي إدارة تعليم شمال وشرق ووسط وغرب وجنوب، وذلك حسب تقسيمها في موقع وزارة التعليم (وزارة التعليم، ٢٠٢٠).

أما عينة الدراسة فقد بلغت (١٦٣٤) معلماً ومعلمة، تم جمعها بطريقة عشوائية بسيطة،وتحديدحجمها باستخدام جدول كرجسيومورجان Krejcie and Morgan (١٩٧٠)الذي أوضح أن العينةالممثلة تساوي (٣٤٨) ورغبةً في الحصول على أكبر عدد ممكن استمر التوزيع الالكتروني حتى بلغت العينة (١٦٣٤).

١١.٣خصائص أفراد العينة:

اعتمدت الدراسة على دراسة عددمن المتغيرات،وهي: (النوع، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الإدارة التعليمية) وذلك على النحو التالي:

الجدول (1): توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية (%)
معلم	569	34.8
معلمة	1065	65.2
الإجمالي	1634	100.0

يتضح من الجدول (١)،أن النسبة الأكبر من أفراد العينة هم المعلمات بتكرار (١٠٦٥) وبنسبة (٦٥.٢٪)، يليهن المعلمون بتكرار (٥٦٩) وبنسبة (٣٤.٨٪).

الجدول (2): توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية (%)
دبلوم	92	5.6
بكالوريوس	1280	78.3
ماجستير	216	13.2
دكتوراه	46	2.8
الإجمالي	1634	100.0

يتضح من الجدول (٢)،أن النسبة الأكبر من أفراد العينة يحملون مؤهل البكالوريوس بتكرار (١٢٨٠)،وبنسبة (٧٨.٣%)، يليهم حملة الماجستير بتكرار (٢١٦) وبنسبة (١٣.٢%)،ثم حملة الدبلوم بتكرار (٩٢) وبنسبة (٥.٦%)، وأخيراً حملة الدكتوراهبتكرار (٤٦) وبنسبة (٢.٨%).

الجدول (3): توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من خمس سنوات	89	5.4
من خمس إلى عشر سنوات	412	25.2
أكثر من عشر سنوات	1133	69.3
الإجمالي	1634	100.0

يتضح من الجدول (٣)،أنالنسبةالأكبر من أفراد العينةكانت خبرتهم في التدريس أكثر من عشر سنوات بتكرار (١١٣٣) وبنسبة (٦٩.٣%)، يليهم من كانت سنوات خبرتهم من خمس إلى عشرسنوات بتكرار (٤١٢) وبنسبة (٢٥.٢%)،وأخيراًمن كانت خبرتهم أقل من خمس سنوات بتكرار (٨٩) وبنسبة (٥.٤%).

الجدول (4): توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير الإدارة التعليمية

الإدارة التعليمية	التكرار	النسبة المئوية (%)
شمال المملكة العربية السعودية	169	10.3
شرق المملكة العربية السعودية	286	17.5
وسط المملكة العربية السعودية	759	46.5
غرب المملكة العربية السعودية	202	12.4
جنوب المملكة العربية السعودية	218	13.3
الإجمالي	1634	100.0

يتضح من الجدول (٤)، أن النسبة الأكبر من أفراد العينة كانوا تابعينلإدارات التعليم بوسط المملكةالعربيةالسعودية بتكرار (٧٥٩) وبنسبة (٤٦.٥٪)، يليهم معلمو ومعلمات إدارات التعليم بشرق المملكةالعربيةالسعودية بتكرار (٢٨٦) وبنسبة(١٧.٥%)، يليهم معلمو ومعلمات إدارات التعليم بجنوب المملكةالعربيةالسعودية بتكرار (٢١٨) وبنسبة (١٣.٣%)، يليهم معلمو ومعلمات إدارات التعليم بغرب المملكة العربية السعودية، بتكرار (٢٠٢) وبنسبة (١٢.٤%)،وأخيراً معلم و ومعلمات إدارات التعليم بشمال المملكة العربية السعودية بتكرار(١٦٩) وبنسبة (١٠.٣%).

١١.٤أداة الدراسة:

بناءً على طبيعة البيانات، وعلى المنهج المتبع في الدراسة، وجدت الباحثة أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف الدراسة هي الاستبانة، وقد تم بناءها بالرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ولقد تكونت في صورتها النهائية من جزأين:

- **الجزءالأول:** يتناول البيانات الأولية الخاصة بأفراد العينة وهي: النوع، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الإدارة التعليمية.

الجزء الثاني:يتكون من (٣٤) عبارة موزعة على محورين، المحور الأول يتعلق بمعوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام، وهو مكون من أربعة أبعاد، البعد الأول خاص بـ (المعوقات المتعلقة بآليات تطبيق الرخصة المهنية) واشتمل على (٦)

عبارات، البعد الثاني خاص بـ (المعوقات المتعلقة ببرامج إعداد المعلم) واشتمل على (٦) عبارات، البعد الثالث خاص بـ (المعوقات المتعلقة ببرامج التطوير المهني للمعلم) واشتمل على (٦) عبارات، البعد الرابع خاص بـ (المعوقات المتعلقة باتجاه المعلم نحو الرخصة المهنية) واشتمل على (٦) عبارات. والمحور الثاني خاص بالمقترحات التي يمكن من خلالها التغلب على معوقات تطبيق الرخصة المهنية، واشتمل على (١٠) عبارات.وقد تمإعطاء كل عبارة من عبارات الاستبانة وزناً متدرجاً وفقاًلمقياسليكرتالخماسي: موافقتماماً (٥)،موافق (٤)،موافق إلى حد ما (٣)،غيرموافق (٢)،غيرموافقإطلاقاً (١)؛من أجل التعرف على درجة الموافقة. ولتحديد طول فئات المقياس تمحسابالمدىبطرح الحدالأعلى من الحد الأدنى (٥– ١ = ٤)،ثم تم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس (٤ ÷ ٥ = ٠.٨٠)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (١)؛ لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول الفئات كما هوموضح في الجدول التالي:

الجدول (٥): توزيع مدى المتوسطات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة

الفئة	5	4	3	2	1
مدى المتوسطات	4.21-5	3.41- 4.20	2.61-3.40	1.81-2.60	1-1.80
درجة الموافقة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً

١١.٥صدق أداة الدراسة:

تم التحقق منصدق الاستبانةباستخدام طريقتين، وذلك على النحو التالي:

- الصدق الظاهري: تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على بعض المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود للاسترشاد بآرائهم، وقد تم إجراء التعديلات اللازمة بناء على الاقتراحات التي أبديت.

صدق الاتساق الداخلي: تم حساب معامل الارتباط بيرسونPearson بين درجة كل عبارة مع الدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه العبارة، وذلك على النحو التالي:

الجدول (٦): معاملات الارتباط بين عبارات كل بعدمن أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية للبعد

المحور الأول: معوقات تطبيق الرخصة المهنية							
آليات تطبيق الرخصة المهنية		برامج إعداد المعلم		برامج التطوير المهني للمعلم		اتجاه المعلم نحو الرخصة المهنية	
العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
1	0.498**	1	0.543**	1	0.710**	1	0.468**
2	0.638**	2	0.618**	2	0.554**	2	0.658**
3	0.515**	3	0.525**	3	0.544**	3	0.497**
4	0.463**	4	0.602**	4	0.598**	4	0.530**
5	0.473**	5	0.610**	5	0.732**	5	0.475**
6	0.526**	6	0.717**	6	0.656**	6	0.517**

دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقلدال عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل

المحور الثاني: مقترحات للتغلب على معوقات تطبيق الرخصة المهنية			
العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
1	0.547**	6	0.587**
2	0.543**	7	0.542**
3	0.475**	8	0.505**
4	0.466**	9	0.825**
5	0.652**	10	0.642**

الجدول (٧): معاملات الارتباط بين الأبعاد المختلفة لمعوقات تطبيق الرخصة المهنية والدرجة الكلية

الأبعاد	معامل الارتباط
آليات تطبيق الرخصة المهنية	.838**
برامج إعداد المعلم	.890**
برامج التطوير المهني للمعلم	.861**
اتجاه المعلم نحو الرخصة المهنية	.898**

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل** دال عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل

يتضح من الجداول (٦) و (٧)،أن قيم معاملات الارتباط بين درجات الأبعاد المختلفة لمعوقات تطبيق الرخصة المهنية والدرجة الكلية للمعوقات معاملات ارتباط موجبة، ومرتفعة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠١) فأقل أو (٠.٠٥) فأقل؛ ممايدل على اتساق وتجانس الأبعاد فيما بينها، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

١١.٦ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات الاستبانة ومحاورها وأبعادها المختلفةباستخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا Gronbach Alpha، وذلك على النحو التالي:

الجدول (٨): معامل ثبات كرونباخ ألفا لقياس ثبات أداة الدراسة

المحور الأول	معوقات تطبيق الرخصة المهنية			
	آليات تطبيق الرخصة المهنية	برامج إعداد المعلم	برامج التطوير المهني للمعلم	اتجاه المعلم نحو الرخصة المهنية
معامل الثبات	0.748	0.839	0.762	0.874
المحور الثاني	مقترحات للتغلب على معوقات تطبيق الرخصة المهنية			
معامل الثبات	0.782			
الثبات الكلي للأداة	**0.868**			

يتضح من الجدول (٨)،أنمعاملالثباتالكليعالٍحيثبلغ (٠.٨٦٨)، كما تراوحت معاملات الثبات للمحاور مابين (٠.٧٤٨-٠.٨٧٤)،مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

١١.٧المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليلبياناتها تم معالجة البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وذلك بعدة طرق إحصائية من أبرزها مايلي:

- التكرارات والنسب المئوية؛ للتعرف على خصائص أفراد العينة.
- المتوسطات الحسابية؛ لمعرفة مدى ارتفاع، أو انخفاض استجابات أفراد العينة عن المحاور الرئيسة (متوسطالعبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.

- الانحرافات المعيارية؛ للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محورمن المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي.
- اختبار تحليل التباين الأحادي One – Way ANOVA لعينتين مستقلتين فأكثر؛للكشف عن الفروق بين المتوسطات.

١٢. عرض نتائج الدراسة وتفسيرها

فيما يلي عرض تفصيلي لنتائج الدراسة وتفسيرها مرتبة حسب تسلسل أسئلة الدراسة على النحوالتالي:

السؤال الاول:ما معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المعلمين؟

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والرتب للاستجابات على كل بعد من أبعاد المحور الأول المتعلق بمعوقات تطبيق الرخصة المهنية، ولكل عبارة من عبارات الأبعاد الأربعة، وجاءت النتائج كالتالي:

أولاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لأبعاد المحور الأول:

جدول (٩): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لأبعاد المحور الأول

م	أبعاد المحور الأول	المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري	الترتيب
		قيمة المتوسط	درجة الموافقة		
1	المعوقات المتعلقة بآليات تطبيق الرخصة المهنية	4.1545	كبيرة	.738	4
2	المعوقات المتعلقة ببرامج إعداد المعلم	4.3596	كبيرة جدًا	.731	1
3	المعوقات المتعلقة ببرامج التطوير المهني للمعلم	4.2802	كبيرة جدًا	.732	3
4	المعوقات المتعلقة باتجاه المعلم نحو الرخصة المهنية	4.2902	كبيرة جدًا	.803	2
	الدرجة الكلية للمعوقات	**4.2711**	**كبيرة جدًا**	**.631**	-

يتضح من الجدول (٩)، أندرجةموافقة أفراد العينة على معوقات تطبيق الرخصة المهنية بأبعادها الأربعةجاءت"كبيرة جدًا"، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لأبعاد معوقات تطبيق الرخصة المهنية (٤.٢٧١١)، وقد جاء بعد (المعوقات المتعلقة

ببرامج إعداد المعلم) في الترتيب الأول كأبرز المعوقات بمتوسط حسابي (٤.٣٥٩٦) وبدرجة "كبيرة جداً"، تلاها في الترتيب الثاني بعد (المعوقات المتعلقة باتجاه المعلم نحو الرخصة المهنية) بمتوسط حسابي (٤.٢٩٠٢) أي بدرجة"كبيرة جداً" أيضاً، ثم الترتيب الثالث بعد (المعوقات المتعلقة ببرامج التطوير المهني للمعلم) بمتوسط حسابي (٤.٢٨٠٢) وبدرجة "كبيرة جدًا"، وأخيراً بعد (المعوقات المتعلقة بآليات تطبيق الرخصة المهنية) بمتوسط حسابي (٤.١٥٤٥) وهو بدرجة "كبيرة".وتتفق هذه النتيجة معدراسة الراضي (٢٠١٧) في تحقق معوقات تطبيق رخصة مزاولة مهنة التعليم بدرجة "كبيرة" بشكل عام.

ثانياً: التكرارات والنسب والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لكل بعد من أبعاد المحور الأول:

البعد الأول: المعوقات المتعلقة بآليات تطبيق الرخصة المهنية:

جدول (١٠): التكرارات والنسب والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد الأول

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري	الترتيب
		النسبة %	غير موافق إطلاقاً	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماما	قيمة المتوسط	درجة الموافقة		
1	صعوبة تحديد الكفايات اللازمة للمعلم للحصول على الرخصة المهنية وتجديدها	ك	70	74	175	368	947	4.25	كبيرة جدًا	1.091	4
		%	4.3	4.5	10.7	22.5	58.0				
2	صعوبة تحديد الإجراءات المتعلقة بالرخصة المهنية نظراً لتعدد المتغيرات ذات الصلة	ك	39	46	85	275	1189	4.55	كبيرة جدًا	.899	1
		%	2.4	2.8	5.2	16.8	72.8				
3	ضعف التنسيق بين وزارة التعليم وهيئة تقويم التعليم والتدريب	ك	25	49	179	317	1064	4.44	كبيرة جدًا	.910	2
		%	1.5	3.0	11.0	19.4	65.1				
4	ربط منح العلاوة السنوية بالحصول على الرخصة المهنية	ك	563	148	73	109	741	3.19	متوسطة	1.820	6
		%	34.5	9.1	4.5	6.7	45.3				
5	صعوبة متطلبات الحصول على الرخصة وتجديدها	ك	33	75	201	332	993	4.33	كبيرة جدًا	.993	3
		%	2.0	4.6	12.3	20.3	60.8				
6	ارتفاع التكلفة المالية للحصول على الرخصة وتجديدها	ك	49	107	268	313	897	4.16	كبيرة	1.104	5
		%	3.0	6.5	16.4	19.2	54.9				
	المتوسط العام							4.1545	كبيرة	.738	-

يتضح من الجدول (١٠)، أن درجة موافقة أفرادالعينةعلى المعوقات المتعلقة بآليات تطبيق الرخصة المهنية جاءت"كبيرة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد (٤.١٥٤٥)، وهذا دليل على أهمية العبارات وتمثيلها لأبرز المعوقات الخاصة بآليات التطبيق. وقد جاء المعوق رقم (٢) والذي نصه "صعوبة تحديد الإجراءات المتعلقة بالرخصة المهنية نظراً لتعدد المتغيرات ذات الصلة"في الترتيب الأول كأبرز المعوقات، بدرجة موافقة "كبيرة جدًا"، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (٤.٥٥)؛وتفسر الباحثة ذلكبصعوبةتحديدوتوصيفالإجراءاتالمتعلقةبكل مايخص الترخيص المهني مع تعدد وتشابك المتغيرات ذات العلاقة، فعلى سبيل المثال، هناك معلمون قدامى وجدد، معلمون تربويين وغير تربويين، معلمون يدرسون عدة تخصصات في نفس الوقت -على الأخص في المرحلة الابتدائية-بل حتى يدرسون تخصصات لا يحملون مؤهلها العلمي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الراضي (٢٠١٧) في تحقق هذا المعوق بدرجة "كبيرة". بينما جاء المعوقرقم (٤) والذي نصه "ربط منح العلاوة السنوية بالحصول على الرخصة المهنية" في الترتيب الأخير، بدرجة موافقة"متوسطة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (٣.١٩)؛ وتفسر الباحثة وقوع هذه العبارة في الترتيب الأخير كأقل المعوقات أهمية لدى أفراد العينة بأن الحصول على العلاوة السنوية غير مقلق للمعلم مقابل تطبيق نظام واضح بآليات وإجراءات عادلة،تضمن تقديم الحوافز بناءً على الجدارة والاستحقاق.

البعد الثاني: المعوقات المتعلقة ببرامج إعداد المعلم:

جدول (١١): التكرارات والنسب والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد الثاني

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري	الترتيب
		النسبة %	غير موافق إطلاقاً	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماماً	قيمة المتوسط	درجة الموافقة		
1	ضعف التنسيق بين برامج إعداد المعلم وهيئة تقويم التعليم والتدريب	ك	25	25	171	363	1050	4.46	كبيرة جداً	.857	2
		%	1.5	1.5	10.5	22.2	64.3				
2	ضعف التكامل بين برامج إعداد المعلم قبل الخدمة وبرامج التطوير المهني أثناء الخدمة	ك	22	33	156	373	1050	4.47	كبيرة جداً	.850	1
		%	1.3	2.0	9.5	22.8	64.3				
3	ضعف آليات اختيار الطلاب الملتحقين ببرامج إعداد المعلم	ك	23	67	256	406	882	4.26	كبيرة جداً	.960	5
		%	1.4	4.1	15.7	24.8	54.0				
4	ضعف الاهتمام بالتربية الميدانية في برامج إعداد المعلم مما يؤثر على أداء المعلمين الجدد	ك	34	105	223	360	912	4.23	كبيرة جداً	1.042	6
		%	2.1	6.4	13.6	22.0	55.8				
5	ضعف الربط بين التخصصات الأكاديمية واحتياج التعليم العام	ك	21	55	148	391	1019	4.43	كبيرة جداً	.885	3
		%	1.3	3.4	9.1	23.9	62.4				
6	تفاوت مستويات برامج إعداد المعلم في الجامعات السعودية	ك	26	63	187	455	903	4.31	كبيرة جداً	.931	4
		%	1.6	3.9	11.4	27.8	55.3				
	المتوسط العام							**4.3596**	كبيرة جداً	**.731**	–

يتضح من الجدول (١١)، أن درجة موافقة أفرادالعينةعلى المعوقات المتعلقة ببرامج إعداد المعلم جاءت"كبيرة جداً"، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبُعد (٤.٣٥٩٦)؛ وهذا دليل على أهمية العبارات وتمثيلها لأبرز المعوقات الخاصة ببرامج إعداد المعلم.وقد جاء المعوقرقم (٢) والذي نصه "ضعف التكامل بين برامج إعداد المعلم قبل الخدمة وبرامج التطوير المهني أثناء الخدمة" في الترتيب الأول كأبرز المعوقات، بدرجة موافقة"كبيرة جدًا"، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (٤.٤٧)؛ وتفسر الباحثة ذلك بعدم وجود سياسات موحدة تجمع ما بين مؤسسات إعداد المعلم ومؤسسات التطوير المهني؛ مما أدى إلى اختلاف الأهداف والبرامج في كلا المرحلتين، وبالتالي قديعيق تحقيق المعلم لمتطلبات الرخصة المهنية. بينما جاء المعوقرقم (٤) والذي نصه "ضعف الاهتمام بالتربية الميدانية في برامج إعداد المعلم مما يؤثر على أداء المعلمين الجدد" في الترتيب الأخير، بدرجة موافقة"كبيرة جدًا"، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (٤.٢٣)؛ وتفسر الباحثة وقوع هذه العبارة في الترتيب الأخير كأقل المعوقات أهمية لدى أفراد العينة بأن برامج إعداد المعلم في الجامعات السعودية تولي التربية الميدانية اهتماماً مناسباً، وتدرك

أهميتها في تأهيل المعلم الجديد، بما يساعده على تحقيق متطلبات الرخصة المهنية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الراضي (٢٠١٧) في تحقق هذا المعوق بدرجة "كبيرة".

البعد الثالث: المعوقات المتعلقة ببرامج التطوير المهني للمعلم:

جدول (١٢): التكرارات والنسب والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد الثالث

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري	الترتيب
		النسبة %	غير موافق إطلاقاً	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماماً	قيمة المتوسط	درجة الموافقة		
1	قلة المراكز المتخصصة بالتطوير المهني للمعلم	ك	26	50	174	401	983	4.39	كبيرة جداً	.908	2
		%	1.6	3.1	10.6	24.5	60.2				
2	ضعف الربط بين برامج التطوير المهني واحتياجات المعلم الفعلية	ك	21	45	140	337	1091	4.49	كبيرة جداً	.861	1
		%	1.3	2.8	8.6	20.6	66.8				
3	قلة فرص التطوير المهني للمعلم تضعف من إمكانية تحقيق متطلبات الرخصة وتجديدها	ك	25	64	177	382	986	4.37	كبيرة جداً	.932	4
		%	1.5	3.9	10.8	23.4	60.3				
4	ضعف قدرات المعلم البحثية تضعف من إمكانية تحقيق متطلبات الرخصة وتجديدها	ك	83	225	345	375	606	3.73	كبيرة	1.232	6
		%	5.1	13.8	21.1	22.9	37.1				
5	عدم تحديد ساعات التطوير المهني المطلوبة لكل رتبة	ك	36	64	191	408	935	4.31	كبيرة جداً	.974	5
		%	2.2	3.9	11.7	25.0	57.2				
6	عدم وجود تنظيم رسمي لمجتمعات التعلم المهني	ك	24	39	187	405	979	4.39	كبيرة جداً	.887	3
		%	1.5	2.4	11.4	24.8	59.9				
	المتوسط العام							**4.2802**	كبيرة جداً	**2.73**	–

يتضح من الجدول (١٢)، أن درجة موافقة أفرادالعينةعلى المعوقات المتعلقة ببرامج التطوير المهني للمعلم جاءت"كبيرة جداً"، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد (٤.٢٨٠٢)؛وهذا دليل على أهمية العبارات وتمثيلها لأبرز المعوقات الخاصة ببرامج التطوير المهني للمعلم. وقد جاء المعوقرقم (٢) والذي نصه "ضعف الربط بين برامج التطوير المهني واحتياجات المعلم الفعلية" في الترتيب الأول كأبرز المعوقات، بدرجة موافقة"كبيرة جدًا"، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (٤.٤٩)؛ وتفسر الباحثة ذلك

بضعف آليات تحديد الاحتياجات التدريبية، مما أدى إلى بناء برامج تدريبية نمطية لا تحاكي حاجات المعلم الحقيقية، وبالتالي قد تعيق تحقيق المعلم لمتطلبات الرخصة المهنية.بينما جاء المعوقرقم (٤) والذي نصه "ضعف قدرات المعلم البحثية تضعف من إمكانية تحقيق متطلبات الرخصة وتجديدها" في الترتيب الأخير، بدرجة موافقة"كبيرة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (٣.٧٣)؛ وتفسر الباحثة وقوع هذه العبارة في الترتيب الأخير كأقل المعوقات أهمية لدى أفراد العينة بأن سياسة التعليمبالمملكة تتيح الفرصة للمعلم الراغببمواصلة الدراسات العليا سواء بالإيفاد الداخلي في الجامعات السعودية أو الخارجي في الجامعات العالمية، فقد بلغ عدد المستفيدين من برامج الإيفاد ما يتجاوز (٣٠٠٠) موفد وموفدة (التقرير السنوي لوزارة التعليم، ٢٠١٩)، مما ساهم في الرفع من قدرات المعلم البحثية، وبالتاليتقليل أثر هذا المعوق على تحقيق متطلبات الرخصة المهنية.

البعد الرابع: المعوقات المتعلقة باتجاه المعلم نحو الرخصة المهنية:

جدول (١٣): التكرارات والنسب والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد الرابع

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري	الترتيب
		النسبة %	غير موافق إطلاقاً	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماماً	قيمة المتوسط	درجة الموافقة		
1	تطبيق الرخصة المهنية يهدد الأمان الوظيفي للمعلم	ك	25	60	137	236	1176	4.52	كبيرة جداً	.907	1
		%	1.5	3.7	8.4	14.4	72.0				
2	تطبيق الرخصة المهنية يفتح باب الوساطة والمحسوبية	ك	66	186	204	255	923	4.09	كبيرة	1.225	5
		%	4.0	11.4	12.5	15.6	56.5				
3	الجهد المبذول للحصول على الرخصة وتجديدها لا يتناسب مع راتب المعلم	ك	30	88	190	321	1005	4.34	كبيرة جداً	1.000	3
		%	1.8	5.4	11.6	19.6	61.5				
4	تدني الثقة في تقييم أداء المعلم الوظيفي من قبل المشرفين وقادة المدارس	ك	36	94	186	319	999	4.32	كبيرة جداً	1.027	4
		%	2.2	5.8	11.4	19.5	61.1				
5	الرخصة المهنية أداة لتصنيف المعلمين بغرض تقليل رواتبهم أكثر من كونها أداة تطوير	ك	42	97	131	215	1149	4.43	كبيرة جداً	1.035	2
		%	2.6	5.9	8.0	13.2	70.3				
6	تطبيق الرخصة المهنية يهدف للتخلص من المعلمين القدامى واستبدالهم بحديثي التخرج	ك	58	164	269	284	859	4.05	كبيرة	1.187	6
		%	3.5	10.0	16.5	17.4	52.6				
	المتوسط العام							**4.2902**	كبيرة جدًا	**.803**	–

يتضح من الجدول (١٣)، أن درجة موافقة أفرادالعينة على المعوقات المتعلقة باتجاه المعلم نحو الرخصة المهنية جاءت"كبيرة جدًا"، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد (٤.٢٩٠٢)؛ وهذا دليل على أهمية العبارات وتمثيلها لأبرز المعوقات الخاصةالمتعلقة باتجاه المعلم نحو الرخصة المهنية. وقد جاء المعوقرقم (١) والذي نصه "تطبيق الرخصة المهنية يهدد الأمان الوظيفي للمعلم" في الترتيب الأول كأبرز المعوقات، بدرجة موافقة "كبيرة جدًا" من وجهة نظر أفرادالعينة، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (٤.٥٢)؛ وتفسر الباحثة ذلك بحداثة نظام الرخصة المهنية للمعلم في المملكة،وما يفرضه من متطلبات إلزامية لم تكن مطلوبة في السابق، مما أشعر المعلم بالقلق، خصوصاً أن نظام تقييم الأداء الوظيفي السابقاستمر لعقود من الزمن دون أي تغيير.بينما جاء المعوقرقم (٦) والذي نصه "تطبيق الرخصة المهنية يهدف للتخلص من المعلمين القدامى واستبدالهم بحديثي التخرج" في الترتيب الأخير، بدرجة"موافقة كبيرة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (٤.٠٥)؛ وتفسر الباحثة وقوع هذه العبارة في الترتيب الأخير كأقل المعوقات أهمية لدى أفراد العينة بأن المعلمون القدامى ذووالباع الطويل في التعليممعظمهم من خريجي معاهد المعلمين والكليات المتوسطة لإعدادالمعلمين - بمؤهل دبلوم- وهم الفئة الوحيدة المستثناة من اختبار الرخصة المهنية، بالتالي لا يشعرون بالقلق أو التهديد.

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية تعزى للمتغيرات التالية: (النوع، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الإدارة التعليمية)؟

للإجابة عن السؤال تم صياغة الفرض التالي: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية تعزى للمتغيرات التالية: (النوع، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الإدارة التعليمية).وللتحقق من الفرضية تم تجزئتها حسب المتغيرات التصنيفية التالية:

- **متغير النوع:**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية تعزى لـ (النوع).

وللتحقق من الفرضية تم استخداماختبار "ت"Independent Sample T-test، للمقارنة بين متوسط درجات أفراد العينة والدرجة الكلية لمعوقات تطبيق الرخصة المهنية حسب النوع، وجاءت النتائج كالتالي:

جدول (١٤):نتائج اختبار "ت" للكشف عن دلالة الفروق حسب النوع

المحور	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(T) المحسوبة	القيمة الإحتمالية (Sig.)	الدلالة الاحصائية
الدرجة الكلية لمعوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية	معلم	569	4.2750	.61045	0.180	0.858	غير دالة
	معلمة	1065	4.2691	.64074			

يتضح من الجدول (١٤)،أن قيمة (Sig) للدرجة الكلية لمعوقات تطبيق الرخصة المهنية تساوي (٠.٨٥٨) وهي أكبر من مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)؛أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤ ٠.٠٥) بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية تعزى لـ (النوع). وتعزو الباحثة ذلك إلى مساواة النظام التعليمي ما بين المعلمين والمعلمات، فهم يخضعون إلى نفس القوانين وتطبق عليهملوائح وأنظمة موحدة؛ مما جعلهم متفقين على معوقات تطبيق الرخصة المهنية.

- **متغير المؤهل العلمي:**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية تعزى لـ (المؤهل العلمي).

وللتحقق من الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVAللكشف عن دلالة الفروق بين وجهات نظرأفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية حسبالمؤهل العلمي،وجاءت النتائج كالتالي:

جدول (١٥) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق حسب المؤهل العلمي

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية	التعليق
الدرجة الكلية لمعوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية	بين المجموعات	6.332	3	2.111	5.357	.001	دالة
	داخل المجموعات	642.169	1630	.394			
	المجموع	30456.960	1634				

يتضح من الجدول (١٥)،أن قيمة (Sig) للدرجة الكلية لمعوقات تطبيق الرخصة المهنية تساوي (٠.٠٠١) وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)؛أي أنه توجد فروق ذات دلالةاحصائية عند مستوى دلالة (α≥ ٠.٠٥) بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية تعزى لـ (المؤهل العلمي)؛ مما يدلل على وجود تأثير للمؤهل العلمي في درجة تقدير أفراد العينةلمعوقات تطبيق الرخصة المهنية.

ولتحديد اتجاه الفروق لصالح أي فئة، تم أولاً فحص البيانات باستخدام اختبار ليفينLevene، وكانت البيانات متجانسة؛ لذلك استخدمت الباحثة الاختبار البعديshefee، وجاءت النتائج كالتالي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية بين فئة بكالوريوس ودبلوم، لصالح فئة الدبلوم. وقد ترجع هذه النتيجة إلى ضعف وعي حاملي الدبلوم بنظام الرخصة المهنية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودي بين باقي كل فئتين منفردتين على حدة.
- **متغير سنوات الخبرة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية تعزى لـ (سنوات الخبرة).

وللتحقق من الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVAللكشف عن دلالة الفروق بين وجهات نظرأفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية حسب سنوات الخبرة، وجاءت النتائج كالتالي:

جدول (١٦) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق حسب سنوات الخبرة

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية	التعليق
الدرجة الكلية لمعوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية	بين المجموعات	2.408	2	1.204	3.040	.048	دالة
	داخل المجموعات	646.093	1631	.396			
	المجموع	30456.960	1634				

يتضح من الجدول (١٦)،أن قيمة (Sig) للدرجة الكلية لمعوقات تطبيق الرخصة المهنية تساوي (٠.٠٤٨) وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)؛أي أنه توجدفروق ذات دلالةاحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية تعزى لـ (سنوات الخبرة)؛ مما يدلل على وجود تأثير لسنوات الخبرة في درجة تقدير أفراد العينة لمعوقات تطبيق الرخصة المهنية.

ولتحديد اتجاه الفروق لصالح أي فئة، تم أولاً فحص البيانات باستخدام اختبار ليفينLevene، وكانت البيانات متجانسة؛ لذلك استخدمت الباحثة الاختبار البعديshefee، وجاءت النتائج كالتالي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودي بين فئة أقل من ٥ سنوات وفئة من ٥ – ١٠ سنوات لصالح فئة من ٥ -١٠ سنوات.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودي بين فئة أقل من ٥ سنوات وفئة أكثر من ١٠ سنوات لصالح فئة أكثر من ١٠ سنوات.
- نلاحظ أن الفروق أعلاه لصالح المعلمينذوي الخبرة الأطول، وقد ترجع هذه النتيجة إلى مقاومة المعلم الأكثر خبرة للتغيير في مقابل تقبل المعلم الجديد للتغيير والتطوير.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودي بين فئة أكثر من ١٠ سنوات وفئة من ٥ – ١٠ سنوات.

- **متغيرالإدارة التعليمية:**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية تعزى لـ (الإدارة التعليمية).

وللتحقق من الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA للكشف عن دلالة الفروق بين وجهات نظرأفرادالعينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية حسب سنوات الخبرة، وجاءت النتائج كالتالي:

جدول (١٧) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق حسب الإدارة التعليمية

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية	التعليق
الدرجة الكلية لمعوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية	بين المجموعات	.809	4	.202	.509	.729	غير دالة
	داخل المجموعات	647.692	1629	.398			
	المجموع	30456.960	1634				

يتضح من الجدول (١٧)،أن قيمة (Sig) للدرجة الكلية لمعوقات تطبيق الرخصة تساوي (٠.٧٢٩) وهي أكبر من مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)؛أي أنه لا توجد فروق ذات دلالةاحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين وجهات نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية تعزى لـ (الإدارة التعليمية). وتعزو الباحثة ذلك إلى توحيد إجراءات الرخصة المهنية ومتطلباتها على جميع إدارات التعليم؛ مما جعلهم متفقين على معوقات تطبيق الرخصة المهنية.

السؤال الثالث: ما أبرز المقترحات التي يمكن من خلالها التغلب على معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المعلمين؟

للإجابة عن السؤال تم حساب التكرارات والنسبوالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب للاستجابات على كل عبارة من عباراتالمحور الثاني المتعلقبالمقترحات التي يمكن من خلالها التغلب على معوقات تطبيق الرخصة المهنية، وجاءت النتائج كالتالي:

جدول (١٨): التكرارات والنسب والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري	الترتيب
		النسبة %	غير موافق إطلاقاً	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماماً	قيمة المتوسط	درجة الموافقة		
1	اعتماد برامج إعداد المعلم على معايير مهنية محددة وموحدة	ك	31	41	168	423	971	4.38	كبيرة جدًا	.906	5
		%	1.9	2.5	10.3	25.9	59.4				
2	تطوير آليات قبول الطلاب الملتحقين ببرامج إعداد المعلم (اختبارات، مقابلات، مقاييس الاتجاهات والسمات النفسية)	ك	35	67	195	466	871	4.27	كبيرة جدًا	.969	7
		%	2.1	4.1	11.9	28.5	53.3				

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري	الترتيب
		النسبة %	غير موافق إطلاقاً	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماماً	قيمة المتوسط	درجة الموافقة		
3	تحديث اشتراطات تعيين المعلم للتلاؤم مع الرخص المهنية (احتساب سنوات الخبرة، والمؤهلات العليا، والدورات التخصصية)	ك	54	76	157	392	955	4.30	كبيرة جدًا	1.038	6
		%	3.3	4.7	9.6	24.0	58.4				
4	إصدار دليل معتمد لمتطلبات الرخصة المهنية وكيفية الحصول عليها ومدة صلاحيتها وطريقة تجديدها	ك	47	63	142	381	1001	4.36	كبيرة جدًا	.991	4
		%	2.9	3.9	8.7	23.3	61.3				
5	مطابقة تخصص المعلم الأكاديمي مع المادة التي يدرسها	ك	32	27	99	318	1158	4.56	كبيرة جدًا	.838	3
		%	2.0	1.7	6.1	19.5	70.9				
6	تحديث نظام تقييم الأداء الوظيفي بما يتوافق مع الرخص والمعايير المهنية	ك	85	100	182	368	899	4.16	كبيرة	1.162	9
		%	5.2	6.1	11.1	22.5	55.0				
7	تصميم برامج التطوير المهني للمعلم بناءً على نتائج اختبارات الرخص المهنية	ك	90	80	179	387	898	4.18	كبيرة	1.149	8
		%	5.5	4.9	11.0	23.7	55.0				
8	تحفيز المعلم الذاتي من خلال التوجه نحو التدريب عن بعد	ك	59	103	230	417	59	4.13	كبيرة	1.098	10
		%	3.6	6.3	14.1	25.5	3.6				
9	تقديم حزمة من الحوافز المعنوية والمالية المناسبة مع متطلبات كل رتبة دون المساس بالعلاوة السنوية	ك	17	22	61	194	1340	4.72	كبيرة جدًا	.693	1
		%	1.0	1.3	3.7	11.9	82.0				
10	تفعيل دور المجلس الاستشاري للمعلمين في الدفاع عن حقوق المعلم	ك	20	19	53	215	1327	4.72	كبيرة جدًا	.695	2
		%	1.2	1.2	3.2	13.2	81.2				
	المتوسط العام							4.3778	كبيرة جدًا	.646	–

يتضح من الجدول (١٨)، أندرجة موافقة أفراد العينة على المقترحات التي يمكن من خلالها التغلب على معوقات تطبيق الرخصة المهنية جاءت"كبيرة جدًا"، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد (٤.٣٧٧٨)؛ وهذا دليل على أهمية العبارات وتمثيلها لأبرز الحلول المقترحة للتغلب على معوقات تطبيق الرخصة المهنية.وقدجاء المقترح رقم (٩) والذي نصه "تقديم حزمة من الحوافز المعنوية والمالية المتناسبة مع متطلبات كل رتبة دون المساس بالعلاوة السنوية" في الترتيب الأول كأبرز المقترحات، بدرجة موافقة"كبيرة جدًا"، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (٤.٧٢)؛ وتفسرالباحثةذلك بضعف الحوافز المقدمة في كل رتبة مقارنةً بالمتطلبات، وعلى الأخص "الحوافز المالية" فعلى سبيل المثال،الفرق بين علاوة رتبة معلم ممارس ورتبة معلم متقدم تساوي (٤٠) ريال فقط!ويبلغ إجمالي فرق العلاوة بينهما(٤٨٠) ريال.بينما جاء المقترح رقم (٨) والذي نصه "تعزيزالتعلمالذاتيمنخلالالتوجهنحوالتدريبعنبعد" في الترتيب الأخير، بدرجة موافقة"كبيرة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (٤.١٣).وتفسر الباحثة وقوعهذهالعبارةفيالترتيبالأخير كأقل المقترحات أهميةلدىأفرادالعينة بانتشار ثقافة التعلم الذاتي بين المعلمين، ففي ظل ضعف برامج التدريب وعدم مواكبتها للتطورات المتسارعة التي يشهدها التعليم، عمل المعلمون على تطوير أنفسهم ذاتياً وبعده طرق، لعل من أبرزها التعلم المعتمد على شبكات الإنترنت.

١٣. التوصيات:

١. ضرورة التكامل بين جميع الجهات المعنية، وهي: وزارة التعليم وهيئة تقويم التعليم والتدريب وبرامج إعداد المعلم في الجامعات السعودية وبرامج التطوير المهني وعلى رأسها المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي ووزارةالمواردالبشرية، وذلك من خلال وضع سياسات وأهداف وبرامج مشتركة، تعمل على حُسن تأهيل المعلم الجديد وتطوير الممارس بما يضمن استمرار نموه المهني.
٢. مواكبة برامج التطوير المهني لاحتياجات المعلم الفعلية، وذلك من خلال ربطها بنتائج اختبار الرخصة المهنية، بحيث تحدد جوانب الضعف بناءً عليها، ومن ثم يتم تصميم البرامج التدريبية الملائمة لكل رتبة،والتي تكفلتحديد المعارف

والمهارات والاتجاهات اللازمة للمعلم لتحقيق متطلبات الرخصة المهنية بكفاءة واقتدار في كل رتبة.

٣. حل الإشكاليات المتعلقة بآليات الرخصة المهنية قبل تطبيقها رسمياً، ومن أبرزها: مطابقة اختبار الرخصة المهنية مع المادة التي يدرسها المعلم أو مع المهام الموكلة إليه، وليس بالضرورة أن تتطابق مع تخصصه الأكاديمي الذي لا يمارسه في الواقع.

٤. إعادة النظر في الحوافز المقدمة في كل رتبة مهنية، بحيث تتناسب مع المتطلبات، وتشجع المعلم على تطوير نفسه باستمرار.

٥. ضرورة الأخذ بمقترحات الدراسة.

قائمة المراجع

١. ابن هويمل، ابتسام؛ العنادي، عبير(٢٠١٥). **تطوير نظام إعداد المعلم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجربتي اليابان وفنلندا**. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، ٤ (٢)، ٣١-٥٠.

٢. البشير، محمد مزمل؛ مصطفى، الطيب عبد الوهاب (٢٠١٢). **تمهين مهنة المعلم: الدواعي والمبررات**.دراسات تربوية، ١٣ (٢٥)، ١٥٣-١٨٥.

٣. البهيجي، عبد العزيز عبد الله (٢٠١٥). **استشراف متطلبات التطبيق لرخصة مزاولة مهنة التعليم بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء التربويين**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القصيم، القصيم.

٤. الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن) (٢٠٠٦). **إعداد المعلم وتطويره في ضوء المتغيرات المعاصرة**. منشورات جامعة الملك سعود.

٥. الجميل، عبد الله حمود (٢٠١٧). **المعايير العلمية اللازمة لتمهين التعليم من وجهة نظر الأكاديميين في المملكة العربية السعودية**. دراسات العلوم التربوية، ٤٤ (عدد خاص)، ٢٦١-٢٧٧.

٦. الحربي، سلطان؛ المنيع، منيع (٢٠١٥). **تصور مقترح لنظام رخصة التدريس لمعلمي التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات العالمية**. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ٦١ (٢)، ١٩٣-٢٣٧.

٧. الذبياني، منى سليمان (٢٠١٤). **تجارب بعض الدول في إعداد المعلم وتنميته مهنيا وإمكانية الإفادة منها في المملكة العربية السعودية**.دراسات تربوية ونفسية، (٨٥)، ١٠٣-١٧٢.

٨. سويلم، محمد محمد (٢٠١١). **الترخيص المهني للمعلم في مصر: رؤية مقترحة في ضوء بعض الخبرات العالمية**. مجلة التربية، ١٤ (٣٤)، ٦٣ - ١١٣.

٩. الصراف، قاسم علي (٢٠٠٤). **التطوير الشامل للتعليم بدول مجلس التعاون: دراسة حول التوجهات الواردة في قرار المجلس الأعلى بشأن التعليم**. مجلة الطفولة العربية، ٥ (١٨)، ٧٠-٧٢.

١٠. العساف، صالح محمد (٢٠١٢م). **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**. الرياض: دار الزهراء.

١١. الكندري، جاسم؛ فرج، هاني (٢٠٠١). **الترخيص لممارسة مهنة التعليم**: رؤية مستقبلية لتطوير مستوى المعلم العربي. المجلة التربوية، ١٥ (٥٨)، ١٣-٥٤.

١٢. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (٢٠١٤). **ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، التعليم والتعلم:** تحقيق الجودة للجميع. منشورات اليونسكو.

١٣. المنيفي، أحمد سعد (٢٠٠٩). **رخصة التعليم رؤية جديدة نحو تطوير أداء المعلم.المنتدى الثاني للمعلم**. جامعة الكويت، أبريل ٢٠٠٩.

١٤. هيئة تقويم التعليم (٢٠١٩). الدليل الإرشادي للاختباراتالدوليةTIMSS 2019. تم استرجاعه على الرابط:

١٥. https://etec.gov.sa/ar/productsandservices/Qiyas/internationaltests/TIMSS/Documents/TIMSS_International_Testing_Guides.pdf

١٦. وزارة التعليم (٢٠١٩). التقرير السنوي للعام المالي٢٠١٩. المملكة العربية السعودية.

١٧. وزارة التعليم (٢٠٢٠). **تعريف الرخصة المهنية. مركز رعاية المستفيدين (تواصل).** تم استرجاعه على الرابط:

https://tawasul.moe.gov.sa/Pages/FAQDetail?id=8108

وزارة التعليم (٢٠٢٠). إدارات التعليم. تم استرجاعه على الرابط:

https://www.moe.gov.sa/ar/PublicEducation/Pages/EducationDepartment.aspx

1. Cherif. M,Romanowski.M,Nasser. R (2012). All ThatGlitters is Not Gold: Challenges of Teacher and SchoolLeader Licensure Licensing System in Qatar. ***InternationalJournal of Education Development*** (32). 471-481.
2. Gustafsson, J.E. (2003). ***What do we knowabout effects of school resources oneducational results?*** Swedish EconomicPolicy Review, 10, 77-110.
3. International Energy Agency (IEA) (2013). ***An Analysis of Teacher Education Context, Structure, and Quality-Assurance Arrangements*** *in TEDS-M Countries*. Retrieved from :
4. https://www.iea.nl/sites/default/files/2019-04/TEDS-M_Findings.pdf

5. Krejcie, R & Morgan, D. (1970), Determining Sample Size for Research Activities. ***Educational and Psychological Measurement*** ,30, 607-610.

6. Libman, Zipora, (2012). Licensing Procedures, Teacher Effectiveness and Reasonable Expectations.***International Review of Education,*** 58 (2), 151-171.

7. Rice, J. K. (2003). ***Understanding theEffectiveness of Teacher Attributes***.Washington D.C., Economic Policy Institute.

8. Shuls, J. (2017).Raising the Bar on Teacher Quality :Assessing the Impact of Increasing Licensure ExamCut-Score***.Educational Policy***. Retrieved from:

9. https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0895904816682315